ضبط مسؤول بالمعهد التقني في بعقوبة لإستحوازه على مبالغ مالية بشكل مخالف

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية ،اليوم الخميس، تمكن ملاكات دائرة تحقيقات الهيئة في ديالى، من ضبط مسؤولٍ بالمعهد التقنيّ في بعقوبة؛ بتهمة الاستيلاء على الملايين من الدنانير؛ مستغلاً وظيفته بالاستحواذ على مبالغ استحصلها من مُؤجر أحد الأكشاك في المعهد.

و ذكرت الهيئة في بيان تلقته "المطلع"، أن:"دائرة التحقيقات في الهيئة، وفي معرض حديثها عن العمليّـَة التي نُفّـِذَت بموجب مُذكّـَرةٍ قضائيّـَةٍ، أفادت بأنّـَها فور إعلانها تسلّـُم البلاغات على مدار اليوم تلقت عدّـَة شكاوى وبلاغاتٍ عن حالات فسادٍ من رشى ومساومة وابتزاز واختلاس لأموال الدولة، منها معلومات عبر الهاتف المجاني تتضمّـَن إقدام مسؤول القانونيّـَة في المعهد التقنيّ في بعقوبة وعضو لجنة بيع وإيجار أموال الدولة فيه على الاستحواذ على أموالٍ مُتحصّـَلةٍ من إيجار أحد الأكشاش داخل المعهد".

وأردفت الدائرة إنّـَ "مكتب تحقيق الهيئة في ديالى ألّـَف فريقاً؛ للتحري والتقصي عن المعلومات، وبعد التأكّـُد من صحتها، انتقل إلى المعهد التقني في بعقوبة وتمكّـَن من ضبط مسؤول القانونيّـَة

فيه وعضو لجنة بيع وإيجار أموال الدولة في المعهد؛ عن تهمة تسلّ ُم مبلغٍ قدره (3,600,000) ثلاثة ملايين وستمائة ألف دينارٍ من مستاجر أحد الأكشاك الكائن في المعهد، على أنّ َها رسوم ماء وكهرباء، مُبيّنةً أنّ َ المُتّ َهم أقدم على الاستيلاء على تلك المبالغ لحسابه الخاص دون وجه حقٍّ".

وأضافت إنّ َ "المُتّ َهم ارتكب أيضاً مخالفاتٍ عدّ َة، منها مطالبته المستأجر بدفع مبلغ الإيجار كام ًلا، واستيفاء المبالغ منذ شهر شباط، على الرغم من عدم تصديق عقود الإيجار، مُنبّهةً إلى أنّ َ عمادة المعهد أخطرت المُتّ َهم أنّ َ مبالغ الكهرباء والماء تُدفَعُ مباشرةً إلى دائرة الكهرباء ولاعلاقة للمعهد في استيفاء تلك المبالغ".

ونوّ َهت بـ"تنظيم محضر ضبطٍ أصوليٍّ بالعمليّ َة، وعرضه رفقة المُتّ َهم على قاضي محكمة تحقيق النزاهة في بعقوبة المُختصّ َة بقضايا النزاهة؛ الذي قرّ َر اتخاذ الإجراءات القانونيّ َة بحق المُتّ َهم وتوقيفه؛ وفق أحكام المادة (٣٣٥) من قانون العقوبات العراقي".